CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

UNEP/CBD/COP/2/10
15 September 1995

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الثاني
جاكارتا ، ٦ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
البند ٥ - ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الدراسة المتعلقة بتوافر موارد مالية إضافية

من إعداد الأمانة

١ - طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تقدم إليه في اجتماعه الثاني دراسة تتعلق بتوافر موارد مالية إضافية ، علاوة على الموارد المالية المقدمة عن طريق مرفق البيئة العالمية المعدل ، وتتعلق بسبل ووسائل تعبئة هذه الموارد وتوجيهها دعماً لأهداف الاتفاقية ، مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها المشاركون بشأن هذا الموضوع في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف .

لدواعي الإقتصاد في النفقات ، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة . والمرجو من السادة المندوبين إحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات والتكرم بعدم طلب نسخ إضافية .

081195 081195 Na.95-5597

.../

٢ - وبالإضافة إلى المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية حددت اجتماعات دولية أخرى عقدت مؤخراً ، بما فيها اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، ضرورة إيجاد موارد تمويل إضافية لتحقيق التنمية المستدامة ، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره . وقد خلصت تلك الاجتماعات إلى أن مصادر التمويل وقنواته الحالية لا تكفي لتغطية التقديرات المعتدلة للحاجة العالمية للتمويل البرنامجي الذي تطالب به الاتفاقية . وتدعو الفقرة ٣٣-١٦ ، من جدول أعمال القرن ٢١ إلى إستكشاف سبل لتعبئة موارد إضافية من القطاعين العام والخاص لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام .

٣ - تتضمن هذه الدراسة فصلين :

- الفصل الأول : نظرة عامة على الموارد المالية المتاحة ويوجز هذا الفصل التدفقات الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات التمويل الأخرى من القطاعين العام والخاص الموجهة نحو مشاريع التنوع البيولوجي وبرامجه .

- الفصل الثاني : سبل ووسائل تعبئة الموارد المالية وتوجيهها . يستعرض هذا الفصل السياسات والأدوات الاقتصادية باعتبارها سبلاً لتعبئة التمويل العام والخاص . كما يحدد الفصل قنوات بديلة للموارد الاضافية وذلك دعماً لقيام البلدان النامية بتنفيذ الاتفاقية .

٤ - وتورد الدراسة بعض الاستنتاجات والتوصيات . ونظرا لطول هذه الدراسة والاطار الزمني الضيق ، فلن يتيسر وصف كل وكالة من الوكالات المساهمة ، وعليه ، ترفق بهذه الدراسة قائمة بالمنظمات التي توفر موارد مالية للأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المرفق الأول) . وترفق بها أيضاً قائمة بالصناديق البيئية الوطنية الموجودة في العالم وذلك في صورة المرفق الثاني .

٥ - ونظراً لضيق الزمن والقيود المالية والبشرية ، فان المعلومات التي جمعتها الأمانة بشأن توافر ، موارد اضافية والمقدمة في الدراسة . لا يمكن إعتبارها معلومات شاملة بالمرة . فمن الناحية التقنية ، يستغرق فصل التمويل المستخدم على وجه الحصر للتنوع البيولوجي وقتاً أكبر مما يستغرقه فصل التمويل المستخدم لأغراض بيئية عامة . وعليه ، ينبغي إعتبار هذه الدراسة المقدمة على أنها بداية الشروع في عملية تتعلق بهذا الموضوع . وقد يقتضى الأمر الإضطلاع بمزيد من العمل في هذه العملية ، في السنوات المقبلة .

الفصل الأول : نظرة عامة على الموارد المالية المتاحة

١ - . مقدمة

٦ - يبين هذا الفصل المؤسسات والآليات القائمة التي تدعم في الوقت الراهن برامج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره ، أو البرامج التي من المحتمل أن تصبح بصورة مباشرة موارد متاحة لدعم أحكام الاتفاقية .

٧ - وبالرغم من تعذر الحصول على أرقام دقيقة للمبالغ المطلوبة لتحقيق أهداف الاتفاقية ، فمن المفترض أن يرتبط تدفق الموارد المالية الاضافية لدعم أهداف الاتفاقية إرتباطاً وثيقاً بتدفقات الموارد الشاملة . ونص تقرير رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الصادر في عام ١٩٩٤ ، أن إجمالي تدفقات الموارد للبلدان النامية قد إزداد ، في عام ١٩٩٣ ، بنحو يزيد على ١٤ مليار دولار ، ليصل إلى رقم قياسي بلغ ١٦٧ مليار دولار - - أى بزيادة ١٢ في المائة وذلك بحساب الأسعار الثابتة ، وأسعار الصرف لعام ١٩٩٢ . والقوى الرئيسية التي تؤكد هذ التوسع هي الآداء الجيد للتدفقات من القطاع الخاص . وتبرز الملاحظات التالية الاتجاهات الراهنة في تدفقات الموارد :

(أ) ومما يجدر ملاحظته بوجه خاص التباين الذي حدث مؤخراً في إسهام مختلف أنواع التدفقات من القطاع الخاص ضمن هذا الاتجاه الشامل . وفي عام ١٩٩٢ ، يعزى النمو المذهل في التدفقات من القطاع الخاص إلى حد كبير ، إلى الارتفاع العارم في الأقراض من جانب المصارف الدولية الذي بلغ ٣١ مليار دولار ، أي ما يعادل ٣٨ في المائة من إجمالي صافي التدفقات [١] من القطاع الخاص ومن بين مختلف أنواع التدفقات من القطاع الخاص ، لوحظ الارتفاع العارم بصورة متزايدة والملحوظ في عمليات الإستثمار المباشر والتسليف عن طريق السندات ؛

(ب) إنخفضت المسحوبات الصافية من التمويل الإنمائى الرسمي - وتشمل المسحوبات على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف ، والتي تقدم معظمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بالقيم الحقيقية منذ عام ١٩٩١ ، لتصل إلى ٥ر٦٨ مليار دولار في عام ١٩٩٣ . ويمثل مجمل تدفقات إئتمانات التصدير مصدراً هاماً لتمويل عمليات التصدير ، ولكن نتيجة لإرتفاع مستويات تسديد الديون المستحقة ، فان تدفقات الموارد الصافية تعد أقل حجماً بكثير [٢] ؛

---

(١) اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، تقرير الأمين العام ، الفقرة ٢٧ ، صفحة ٦

(٢) اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الدورة الثالثة الفقرة ٢٨ ، الصفحة ٦ ، نيسان/أبريل ، ١٩٩٥

(ج) هناك زيادة كبيرة في التمويل الخارجي الذي يرد من الأسواق المالية الدولية ، أثرت على مصارف القطاع الخاص ، والأقراض عن طريق السندات ، والإئتمانات الموحدة ، وإصدارات الأوراق التجارية . بيد أن توزيع تدفقات المنافع كان غير متساو إذ إنه دعم ، إلى حد كبير ، اقتصادات ديناميكية قليلة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا [٣] ؛

(د) ويمكن ملاحظة وجود مصدر عون مشترك بين البلدان النامية في عدد قليل من البلدان التي لا تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أي البلدان النامية في آسيا ومنطقة الكاريبي مثل المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والإمارات العربية المتحدة ، وتركيا ، وإسرائيل ، والصين ، والهند ، وجمهورية كوريا ، وفنزويلا . وقد قدر إجمالي العون المقدم من جهات مانحة لا تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما يزيد قليلاً عن ٤ر٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ . وعلى الرغم من محدودية هذا المبلغ في التحويل الشامل للموارد المالية ، فان ذلك من شأنه أن يكون عاملاً مشجعاً للغاية عند مشاهدة هذا التعاون بين الجنوب والجنوب الآخذ في الظهور .

١-١ الوكالات المتعددة الأطراف

٨ - لأغراض هذه الدراسة ، فان الوكالات المتعددة الأطراف تشمل مجموعة البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف ، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها .

١-١-١ مجموعة البنك الدولي

٩ - تشمل مجموعة البنك الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمؤسسة الإنمائية الدولية ، والمؤسسة المالية الدولية . ويعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمثابة ذراع البنك الدولي للتسليف التجاري ؛ وتعد المؤسسة الإنمائية الدولية بمثابة ذراعه للتسليف الميسر ، بينما تعد المؤسسة المالية الدولية بمثابة ذراع المجموعة لتمويل القطاع الخاص . والبنك هو أكبر جهة في العالم تقدم المساعدة الإنمائية والخدمات الإستشارية للبرامج والمشاريع [٤]

---

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصفحات ٢٣-٢٨ ١٩٩٤ البيئية .

وعموماً ، يضطلع البنك بدور هام في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره . وتدعم الإستثمارات المالية للبنك تحقيق أغراض الاتفاقية عن طريق حافظة الاستثمار العامة للتنمية المستدامة وعن طريق عناصر المشروع التي تتصدى لقضايا التنوع البيولوجي في إطار مشاريع بيئية أكبر .

١٠ - يقرض البنك الدولي ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار تقريباً كل عام ، ووفقاً للبنك (٥) فقد وُضع قدر كبير من البرامج التي نفذها البنك الدولي بشكل محدد لحفظ التنوع البيولوجي وادارته ، ويؤثر معظم الحافظة تأثيراً إيجابياً على التنوع البيولوجي من خلال تحسين ادارة الموارد الطبيعية ووضع الحوافز والسياسات المناسبة . وفي عام ١٩٩٤ ، كان للبنك حافظة بما قيمته ٢ر٤ مليار دولار من المشاريع البيئية ، خصص منها ٨٠٠ مليون دولار للتصدي لتحسين ادارة الموارد الطبيعية ، الرامية إلى إستعادة سلامة وأداء النظم الايكولوجية التي يعتمد عليها التنوع البيولوجي . ويقرض البنك ، سنوياً في المتوسط ، ١٠٠ مليون دولار لحفظ التنوع البيولوجي ، وما بين ١٣٧ إلى ١٨٨ مليون دولار لادارة الموارد الطبيعية . ويقدر البنك أنه قد أقرض ، على إمتداد السنوات الثمان الماضية ٥٠٠ مليون دولار لأنشطة مباشرة في مجال التنوع البيولوجي ، وما بين ١ر١ إلى ٥ر١ مليار دولار كدعم لادارة الموارد الطبيعية .

١١ - ومن حيث المسحوبات ، فان حجم الإقراض لدى المؤسسة الإنمائية الدولية يزداد مع الوقت . فقد حولت المؤسسة ١ر٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ . غير أن الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة لاحظت إنعدام التمويل الإضافي في شكل "زيادة لصالح كوكب الأرض" في عملية التجديد العاشرة لأموال المؤسسة الإنمائية الدولية ؛ وطالبت الدورة البلدان المانحة والبنك الدولي باستكشاف سبل ووسائل لتحقيق "زيادة لصالح كوكب الأرض" (٦) .

١٢ - في عام ١٩٩٣ ، لاحظت الجمعية العامة أن التحويل الصافي ، للموارد من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان النامية في التسعينات ، كان سلبياً بالأرقام الحقيقية رغم أنه كان إيجابياً في بلدان افريقيا وفي بعض بلدان آسيا ، ولاحظت كذلك أن التحويل الصافي من المصارف الاقليمية كان في مجمله إيجابياً أيضاً في التسعينات .

---

(٤) البنك الدولي ، صفحة ٢ ، ١٩٩٤

(٥) نفس المصدر ، صفحة ١٠ .

(٦) اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، "ورقة عامة عن القضايا المالية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، والمتابعة بعدريو" الصفحة ٦ ، صورة ، ١٩٩٤ . قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٩ .

١٣ - وعلى الرغم من أن التمويل الذي تمت الموافقة عليه لصالح حساب المؤسسة المالية الدولية (١ر٢ مليار دولار لـ ١٨٥ مشروعاً معتمداً في عام ١٩٩٣) إشتمل على القروض والضمانات ، ومبادلات الديون والترتيبات الاحتياطية ، والاستثمارات المباشرة وشبه المباشره [٧] ، فمن المتعذر إبراز المبلغ الصحيح المستخدم لأغراض التنوع البيولوجي . وتصر المؤسسة المالية الدولية على إجراء تقييم بيئى للمشاريع التي قد تنطوي على تأثير كبير على البيئة . ونظراً لعلاقة العمل الوثيقة بين المؤسسة المالية الدولية والقطاع المالي الخاص ، فان ذلك يمكن إعتباره وسيلة هامة لتعبئة التدفقات من القطاع الخاص إلى مشاريع التنوع البيولوجي . وفي حقيقة الأمر ، فان المؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي يقومان معاً باستكشاف سبل لإنشاء صندوق رأس مال مشترك للتنوع البيولوجي . ويرد المزيد من المعلومات أدناه تحت عنوان المؤسسات المصرفية التجارية والإستثمارية .

١-١-٢ صندوق النقد الدولي

١٤ - إن مهمة صندوق النقد الدولي هي صون إستقرار النظام المالي الدولي الذي يعد نظاماً حاسماً لتعزيز الإستقرار النقدي وتوافر موارد مالية كافية . ويسدي صندوق النقد الدولي المشورة بشأن ادارة الاقتصاد الكلي وتوفير الدعم المالي لبرامج الإصلاح التي تعين ضمان تأمين تخفيف عبء الدين وتشجيع تدفقات رأس المال الخاص . ويمكن أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور فعال في التأثير على البلدان الأعضاء فيه لكي تعتمد إصلاحات هيكلية تشمل الإعانات الحكومية وضبط الأسعار ، وتحرير التجارة ، والسياسات المالية التي يهدف منها ، على وجه التحديد ، إلى إعادة توجيه موارد الميزانيات والموارد المحلية نحو حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره .

١-١-٣ مصارف التنمية الأخرى المتعددة الأطراف

١٥ - إن مصارف التنمية الرئيسية المتعددة الأطراف ، بخلاف مجموعة البنك الدولي ، هي مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ، ومصرف التنمية الكاريبي ، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية . ولهذه المصارف مصادر لرأس المال شبيهة بمصادر البنك الدولي ، وهي تقدم القروض بشروط تقارب الشروط السائدة وذلك بأموال مقترضة من الأسواق الدولية لرأس المال . ولكل مصرف من مصارف التنمية المتعددة الأطراف صندوق خاص يمول عن طريق المنح التي تقدمها الدول الأعضاء الصناعية لتوفير قروض ميسرة تماثل قروض المؤسسة الإنمائية الدولية .

---

(٧) المؤسسة المالية الدولية ، التقرير السنوي ، صفحة ١٦ ، ١٩٩٣ .

- مصرف التنمية الافريقي : دخل مصرف التنمية الافريقي ، قبل وقت طويل من توقيع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢ ، في تمويل مشاريع تترتب عنها تبعات على حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام . وحتى نهاية عام ١٩٩٣ ، موّل مصرف التنمية الافريقي ما قيمته تقريباً ٢٧٥ مليون دولار من مشاريع وأنشطة حفظ الموارد الطبيعية واعادتها إلى سيرتها الأولى . وتشمل المشاريع التي مولها المصرف ، حفظ وإصلاح الغابات الأصلية المتدهورة ، وإنشاء مزارع لحطب الحريق والأخشاب الصناعية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وعلاوة على ذلك ، مول المصرف أيضاً بعض عناصر الموارد المتجددة في المشاريع الزراعية التي تترتب عنها تبعات إيجابية بشكل مباشر وغير مباشر على التنوع البيولوجي .

- مصرف التنمية الآسيوي : لاحظ جلال [٨] أن مصرف التنمية الآسيوي في عام ١٩٩٢ قدم قروضاً تتعلق بالتحسينات البيئية وادارة الموارد الطبيعية تبلغ ١ر١٤ مليار دولار ، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف القروض المقدمة في عام ١٩٩١ . وقد إستهدف جزء كبير من هذه القروض إدخال التحسينات البيئية في المناطق الحضرية : تربية المائيات البحرية وتطوير مصائد الأسماك وتنمية الغابات - - فضلاً عن تعزيز القاعدة المؤسسية في البلدان النامية . وقد خصص المصرف في عام ١٩٩٣ ، ٦ر٩٢٩ ١ مليون دولار للقروض الخاصة بالبيئة و ٧ر٢٥٩ مليون دولار للمساعدة التقنية في مجال البيئة [٩] .

- مصرف التنمية الكاريبي : وفقاً للتقرير السنوي لمصرف التنمية الكاريبي لعام ١٩٩٤ ، فان ٢٥ في المائة تقريباً من موارد المصرف قد وجهت عن طريق المؤسسات المالية الإنمائية في البلدان الأعضاء وعن طريق التدريب البيئى للموظفين في هذه المؤسسات . ويعكس ذلك إلتزام المصرف بأن يضمن أن جميع جوانب عملياته سليمة بيئياً وقد إلتزم مصرف التنمية الكاريبي بتوفير ما مجموعه ... ٣٦٧ دولار من الأموال في شكل منح لدعم المبادرات البيئية في المنطقة . ومن بين عملياته في مجال الإقراض ، هناك مبلغ ٥ر١١ مليون دولار (٢١ في المائة) للزراعة و ٧ر١٠ مليون دولار (٢٠ في المائة) لشبكات مجارير المياه .

---

(٨) جلال ، صفحة ٥ ، ١٩٩٢

(٩) برنامج البيئة التابع لمصرف التنمية الآسيوي ، صفحة ١١٨ ، نيسان/أبريل ١٩٩٤ .

- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير : برز هذا البنك إلى حيز الوجود كمصدر هام للتمويل في مجال البيئة في بلدان أوروبا الشرقية . وفقاً لتقريره السنوي لعام ١٩٩٣ ، فانه يقوم فعلاً بتنفيذ كثير من التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو في عام ١٩٩٢ . ومنذ إنشائه في عام ١٩٩١ ، إتبع البنك إجراءات بيئية متشددة . إذا يقوم بفحص كل مشروع يموله من حيث آثاره البيئية المحتملة . وقد وافق البنك في عام ١٩٩٣ على ١٥٦ مشروعاً تكلف ما مجموعه ٥ر٧٧٦ ٣ مليون وحدة عملة أوروبية . ومن بينها ٩ مشاريع في مجال الموارد الطبيعية و ٢٣ مشروعاً في مجال الأعمال التجارية الزراعية يبلغ مجموعها وحدها ٥ر٤٩٩ مليون وحدة عملة أوروبية و ٨ر٣٠٧ مليون وحدة عملة أوروبية تمثل ١٣ في المائة و ٨ في المائة على التوالي من قيمة ما أنفقه البنك على المشاريع في عام ١٩٩٣ .

- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية : منذ عام ١٩٩٠ إرتفع إجمالي حجم الاقراض للمشاريع الموضوعة تحديداً للتصدي للمشاكل المتعلقة بالمواد البيئية والطبيعية إلى معدل سنوي بلغ في المتوسط ٧ر٣٥ في المائة ، ليصل مجموعه إلى ٨ر٤ مليار دولار ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ . وفي عام ١٩٩٤ وافق البنك على عشر عمليات لحفظ الموارد الطبيعية في بلدان أمريكا اللاتينية . كما وافق على ثمانية عشر عملية تعاون تقني ومشاريع صغيرة الحجم تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية . وبلغ مجموع تكلفة عمليات التعاون التقنية ٤ر١٩ مليون دولار ، وجه معظمها إلى حفظ الموارد الطبيعية . وعلاوة على ذلك ، إعتمد صندوق الإستثمار المتعدد الأطراف ٥ر١ مليون دولار في شكل منح لصالح البيئة والموارد الطبيعية .

١-١-٤ وكالات الأمم المتحدة وبرامجها

١٦ - تمثل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها مصدراً رئيسياً للمساعدات المتعددة الأطراف التي تقدم للبلدان النامية . وقد بذلت كل من منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة الجهود وستواصل بذلها لتيسير أنشطة التنوع البيولوجي ، في حدود برامج العمل الخاصة بتلك المنظمات . فمثلاً ، يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتدخيل التكاليف وقيم الموارد ، وكذلك إكتساب وتوسيع دائرة المنافع الاقتصادية ، العائدة من حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ؛ بما في ذلك عن طريق التجارة وتوفر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم للتكنولوجيات الصناعية المستدامة ، بما فيها التكنولوجيا الاحيائية . ويمكن تلخيص مصادر التمويل لأغراض الاتفاقية في الهيئات الأربع التابعة للأمم المتحدة المذكورة أعلاه كما يلي :

- تعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مصائد الأسماك والحراجة والزراعة . وعليه ، فان عملها يتعلق بالاتفاقية . وتقدر تكلفة برنامج منظمة الأغذية والزراعة العادي المتعلق بالتنوع البيولوجي كالآتي : ... ٤٧٠ ٥ دولار (حراجة) ... ١٥٢ ١٠ دولار (مصائد أسماك ؛ و ... ٣٦٠ ١٢ دولار (١٩٩٥/١٩٩٤ للزراعة) . وتبلغ ميزانية المؤتمر التقني الدولي

.../

الرابع المعني بالموارد الوراثية النباتية ٨٧٣ ٤٦٧ ٧ دولار . وإلى جانب ذلك ، فان المشاريع التي أعدها مركز الإستثمار تشمل ادارة الغابات والموارد الطبيعية الأخرى . وفي الوقت الحالي يُنفق سنوياً ... ٧٥٠ دولار تقريباً في هذا الميدان .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : بلغت مصروفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٤ ، بما فيها ادارة الصناديق الإستئمانية ، ١٨ر١ مليار دولار . ويدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في برامجه القطرية عند دراسة الآثار والفرص البيئية المرتبطة بمختلف الأنشطة التي يدعمها . ويدعم البرنامج الأنشطة القطرية في مجال الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي . وعلاوة على ذلك ، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بادارة و/أو تنفيذ البرامج التالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي : (أ) برنامج الغابات الاجتماعي ، (ب) الزراعة المستدامة والأمن الغذائي ، (ج) ادارة السواحل ومصائد الأسماك ، و (د) الأنشطة المتعلقة بالتصحر .

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - صندوق البيئة (١٩٩٤/١٩٩٥ ، ١٢٠ مليون دولار) : يستخدم صندوق البيئة لتمويل برامج مثل الرصد البيئي على الصعيد الاقليمي والعالمي ؛ ونظم التقييم وجمع البيانات ؛ والبحوث البيئية ؛ وتبادل المعلومات ونشرها ؛ والدراسات التي تهدف إلى تطوير أشكال للنمو الاقتصادي تتسق مع الادارة البيئية السليمة . وقد خصص مبلغ ... ٤٩٠ ٨ دولار للأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في ١٩٩٤/١٩٩٥ وعلاوة على ذلك ، فان أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البحار الاقليمية تتعلق أيضاً بأهداف الاتفاقية .

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة : توفر هذه المنظمة التمويل المباشر لمشاريع التنوع البيولوجي ، ولا سيما عن طريق برنامج المحيط الحيوي التابع لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي ، واللجنة الاقيانوغرافية الحكومية الدولية . ووفقاً لبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وميزانيتها للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ ، فقد استخدم ما يعادل تقريباً ربع مجموع ميزانيتها البالغة ... ٦٠٤ ٤٩٦ دولار في قطاع العلم ، بما في ذلك البيئة وبتحديد أكثر ، استخدم مبلغ ... ٤٠٠ ٥ دولار تقريباً ، بما في ذلك الميزانية العادية والأموال الموجودة لدى مصادر إستئمانية بصورة مباشرة لأغراض التنوع البيولوجي .

١٧ - أما الصناديق المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي توفر موارد مالية إضافية دعماً لأهداف الاتفاقية فهي كما يلي :

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : يوفر هذا الصندوق موارد مالية بشروط ميسرة للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء النامية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يوفر الصندوق التمويل في المقام الأول للمشاريع والبرامج المعدة تحديداً لإدخال أنظمة إنتاج الأغذية أو التوسع فيها أو تحسينها ، ولتعزيز السياسات والمؤسسات ذات الصلة باطار الأولويات والاستراتيجيات الوطنية . وقد وافقت الدورة السابعة عشرة لمجلس ادارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على برنامج عمل يبلغ ٢٣٣ مليون دولار للقروض والمنح في اطار

.../

البرنامج العادي وإعتمد ، علاوة على ذلك ، مبلغ ٤ر٣٩ مليون دولار في اطار البرنامج الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر .

- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية : يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويساعد هذا الصندوق البلدان النامية على تنمية إقتصاداتها وذلك بتكملة المصادر الموجودة من المساعدات الرأسمالية عن طريق المنح والقروض . وقد تعدلت ولاية الصندوق في عام ١٩٧٣ حتى يتسنى له خدمة أقل البلدان نمواً على أساس أولوياتها . وتقوم موارد الصندوق على أساس المساهمات الطوعية (٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣) والتمويل المشترك .

١ - ٢ الوكالات الثنائية

١٨ - إنخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنخفاضاً حاداً ، من حيث المعدلات الإسمية ، من ٨ر٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٨ر٥٤ مليار دولار في عام ١٩٩٣[١٠] . وقد إزداد إحتمال الاحتفاظ بالمستوى الحالي من الالتزام بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية نظراً لإنحسار الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة . ولم تحقق هدف لجنة المساعدة الإنمائية المتمثل في منح ما نسبته ٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني في اطار المعونة الخارجية ، كما لم تتجاوزه إلا أربعة بلدان فقط . وهي الدانمرك ، والنرويج ، والسويد وهولندا . وقد تجاوزت ستة بلدان أخرى نسبة ٣٥ر٠ في المائة : فرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، وبلجيكا ، وألمانيا ، واستراليا . غير أن أحد عشر بلداً حقق نسبة تقل عن ٣٥ر٠ في المائة : سويسرا ، واستراليا ، والبرتغال ، واليابان ، ونيوزيلندا ، وأسبانيا وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية[١١] .

---

(١٠) Mediascam ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ .

(١١) الموارد والآليات المالية ، "الموارد والآليات المالية للتنمية المستدامة : نظرة عامة على القضايا والتطورات الراهنة" ، تقرير الأمين العام ، E/1995 ، الفقرة ٣٦ ، صفحة ٧ ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ .

١٩ - على الصعيد الثنائي بلغت المنح في المتوسط أكثر من أربعة أخماس المسحوبات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على أساس ثنائي ، وهي نسبة تزداد تدريجياً وباطراد في السنوات الأخيرة ، كلما نجح المزيد من المانحين في الانتقال إلى العمل بنظام البرامج القائمة على المنح فقط . وقد تعزز هذا الإتجاه في عام ١٩٩٣ ؛ وعلى وجه الإجمال ، فان الإنخفاض في معدل المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية يعزى كلية إلى إنخفاض القروض (٥ر٢ مليار دولار أو إنخفاض بنسبة ٣٠ في المائة) بينما إرتفع معدل المنح الثنائية بأقل من ١ في المائة . وقد أثر ذلك على التوزيع الجغرافي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وتدنى العون المقدم من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً في شكل منح بنسبة تقل عن ١ في المائة [١٢] .

٢٠ - أولى بعض المانحين الثنائيين الأولوية لمشاريع التنوع البيولوجي . فعلى سبيل المثال إرتفع التمويل الذي توفره وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية لحفظ التنوع البيولوجي من ٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ما يقدر بـ ٧٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ، ومن المقرر أن يرتفع إلى ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ [١٣] . وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة ، فقد أعلنت مبادرة داروين لبقاء الأنواع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ . وتهدف مبادرة داروين إلى ربط الخبرة العلمية الموجودة في المملكة المتحدة بالجهود المبذولة لحفظ التنوع البيولوجي في البلدان النامية بتوفير ٩ مليون جينه إسترليني على إمتداد فترة أربع سنوات . وإعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٣ كان هناك ٧٨ مشروعاً ، في اطار برنامج العون التابع للملكة المتحدة ، يختص جانب منها أو كلها بالتنوع البيولوجي . وتمولها الحكومة باجمالي تكلفة لبرنامج العون تبلغ ٣٧ مليون جنيه إسترليني [١٤] . وقد وسعت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من دائرة إشتراكها في حفظ البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي . وقد إزداد إنفاق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في مجال الحفظ من ١٠ ٠٠٠ مليون ين في عام ١٩٨٩ إلى ١٧ ٤٠٠ مليون ين في عام ١٩٩٢ .

---

(١٢) اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الدورة الثالثة ، الحاشية ٢ أعلاه الفقرة ٣٧ ، صفحة ٧ .

(١٣) وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية "Biodiversity Conservation and Sustainable Use: USAID Program Overview", Page 5, 1994 .

(١٤) وزارة البيئة ، "التنوع البيولوجي : خطة عمل المملكة المتحدة" تقرير موجز صفحة ١٣ ، ١٩٩٤ .

٢١ - وعلاوة على ذلك ، فتح مانحون آخرون نوافذ جديدة لتحقيق أغراض بيئية ، بما في ذلك التنوع البيولوجي . وترد هنا بعض الأمثلة للصناديق الوطنية التي يمكن للبلدان الحصول على تمويل منها تحقيقاً لأغراض الاتفاقية .

- المرفق الفرنسي للبيئة العالمية : كجزء من عضويتها في مرفق البيئة العالمية ، وعلاوة على مساهمتها في الصندوق المتعدد الأطراف ، أنشأت فرنسا المرفق الفرنسي للبيئة العالمية . وتمثل هذه المبادرة جانباً من الجهود التي تبذلها فرنسا لضمان المراعاة التامة للمشاكل المتعلقة بتغير المناخ ، والتنوع البيولوجي ، وطبقة الأوزون والمياه الدولية من جانب أفقر البلدان وغيرها من البلدان المواجهة أكثر بهذه القضايا وذلك من خلال فرنسا في توفير العون لهذه المجالات بتوفير موارد إضافية جديدة لها . وقد رصد مبلغ ٤٤٠ مليون فرنك فرنسي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ . وسيخصص المرفق الفرنسي للبيئة العالمية ١٥ مليون فرنك فرنسي لمشاريع في مجال التنوع البيولوجي وذلك في الشريحة الأولى من المشاريع .

- المؤسسة الدانمركية للبيئة والتنمية : يتمثل الهدف الشامل للمؤسسة الدانمركية للبيئة والتنمية في إعادة البيئة العالمية إلى سيرتها الأولى ، وفي متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وستتخذ الجهود ، على المدى الطويل ، شكل الحد من التلوث العام في الغلاف الجوي ، والمياه ، والتربة ، وتعزيز مصادر الطاقة السليمة بيئياً . وعلاوة على ذلك ، تشمل إستراتيجية هذه المؤسسة مشاريع تتعلق بالغابات المطيرة ، وحفظ الطبيعة ، بما في ذلك المشاريع التي من شأنها أن تصون التنوع البيولوجي . ومنذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٧ خصصت ٢٠٠ ، و٣٠٠ ، و٤٠٠ ، و٥٠٠ مليون كرونة دانمركية على التوالي ، في خطة العمل الحكومية ، لصالح مشاريع في البلدان النامية وللبيئة في المنطقة القطبية الشمالية .

- الوكالة الألمانية للتعاون التقني : تهدف الأنشطة الرئيسية التي يُضطلع بها ، في اطار حافظة الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمخصصة للتنوع البيولوجي ، إلى تعزيز ودعم مشاريع مستقلة وتدابير ثانوية طفيفة لفترة ثلاث سنوات (١٩٩٤ - ١٩٩٦) . وتشمل هذه الأنشطة الوسائل الفعالة للحماية مثل قائمة حصر التنوع البيولوجي التي تقيم الأهمية الاقليمية والعالمية للمناطق الجديرة بالحماية ؛ وإعداد الإستراتيجيات لحماية التنوع البيولوجي وإستخدامه بشكل مستدام ؛ وتعزيز المؤسسات التي تكرس نفسها لحماية التنوع البيولوجي . وقد خصصت الوكالة ٥ ملايين مارك ألماني للفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦ .

١ - ٣ المؤسسات المصرفية التجارية والاستثمارية

٢٢ - تجرب الحكومات ووكالات العون الثنائي والمؤسسات المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية) سبلاً مختلفة لزيادة حجم الأموال الخاصة من أجل الإستثمار وتجذب المؤسسات الخاصة عن طريق الحوافز المالية (منح ، تمويل مشترك ، ومدفوعات بسعر فائدة أقل) ، وفرص العمل الجديدة ، والإضطلاع ، نظراً لأسباب تتعلق بالعلاقات العامة ، بمشاريع كان يمكن بالأحرى تجنبها بسبب مخاطر تكنولوجية غير مؤاتية أو العائدات المالية المنخفضة لتلك المشاريع . ويستكشف كل من البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية سبلاً لإنشاء صناديق رأسمالية مشتركة للتنوع البيولوجي . وتشمل الصناديق الرأسمالية المشتركة البارزة التي يمولها القطاع العام والمخصصة للتنوع البيولوجي صندوق أسواق البيئة العالمية الآخذة في الظور (تموله حكومة الولايات المتحدة) ؛ ومؤسسة الشمال للتمويل البيئي (تموله بلدان الشمال) ؛ وصندوق البيئة لأمريكا الشمالية (يموله جزئياً الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي لما وراء البحار) .

٢٣ - يتمثل المبدأ الأساسي للصناديق الرأسمالية المشتركة للتنوع البيولوجي في أن هذه الصناديق من شأنها أن تدعم الإستثمار الخاص في الأعمال التجارية في البلدان النامية التي تدر أرباحاً عالية ، والتي من شأنها أن تخفف الاستخدام المكثف غير المستدام للموارد الطبيعية الهامة بيولوجياً على نحو مستدام . ومن الناحية النظرية ، فان مجموعة من المنتجات الغابية غير الخشبية ، والسياحة البيئية واستخدام النباتات الدوائية ، بما في ذلك الإستكشاف الجيني تستحق جميعها التمويل . ويمكن تعبئة الموارد والمنح الميسرة كحصة صغيرة من إجمالي الأموال التي تجمع لكي يتسنى إجراء الدراسات الإستقصائية الاضافية الاجتماعية والقانونية منها والبيئية اللازمة للتحقق من سلامة المشاريع الرائدة من الناحية الاجتماعية والايكولوجية - وهي الدراسات الإستقصائية التي لا يستطيع القطاع الخاص أن يمولها بدون ذلك . إن مدراء الصندوق عندما يوفرون موارد المنح للدراسات الإستقصائية الأولية ودراسات الجدوى الموسعة ، فانهم يزيلون بذلك الحواجز التي عادة ما تحول دون الدخول في الإستثمار الخاص في المؤسسات التي تدعم التنوع البيولوجي . وسيتم تعريف الصندوق الرأسمالي المشترك للتنوع البيولوجي قريباً بما فيه الكفاية لتمكين المؤسسة المالية الدولية من اتخاذ قرار إداري بشأن إلتزامها بحصتها في الصندوق [١٥] .

---

(١٥) البنك الدولي ، صفحة ١٥ ، الحاشية ٤ أعلاه .

٢٤ - ويتمثل مصدر آخر ممكن للتمويل في الصناديق الايكولوجية المشتركة . وتوجد مقار معظم هذه الصناديق في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وسويسرا [١٦] وتعد هذه الصناديق بمثابة إستجابة للشواغل البيئية المتنامية في شكل أعمال تجارية ورغبة في إكتساب صورة جديدة مشتركة أكثر نفعاً للبيئة . وقد إكتسبت هذه المصارف/الصناديق على مر السنوات خبرات ملحوظة في تمويل أنشطة الحد من التلوث ، وتسويق الأعمال في مجال البيئة وغيرها من المشاريع البيئية .

٢٥ - تضطلع مؤسسات الخدمات المالية بدور بيئي محدود إلى حد ما إذ أن شروط الإئتمان المصرفي غالباً ما تكون ذات طابع قصير الأجل (أقل من ٣٦ شهراً) . وعليه ، فان التنمية المستدامة تصبح من الناحية التقنية خارج نطاق منظور الممولين . وقد كشف المسح العالمي بشأن السياسات والممارسات البيئية لدوائر الخدمات المالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ؟؟؟؟ المؤسسات المالية الـ ٨٤ التي خضعت للمسح تقوم إلى حد ما بادارة المخاطر البيئية التي تنشأ من جانب الديون المتعلقة بأعمالها . بيد أن القضايا البيئية يبدو أنها تضطلع بدور ثانوي حالياً عندما يتعلق الأمر بتمويل المساهمات في رأس المال . ولا يستطيع المرء إلا أن يأمل في هذه الحالة أن تحسيس المدراء الماليين عن طريق التبادل العالمي للمعلومات بشأن السياسات والممارسات المصرفية التي تركز على مجال البيئة من شأنه أن يجعلهم يتقبلون تيسير عمليات الاقراض دعماً للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

---

(١٦) وتشمل هذه الصناديق Jupiter/merlin Ecology, Selection Environment, Foundation Rafad, HCM Eco Tech: Green Stock, TBS Environmental وهذه القائمة ليست شاملة بأى حال من الأحوال .

١ - ٤ المنظمات غير الحكومية/المؤسسات الخاصة

٢٦ - تعد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية إحدى الفئات الخاصة للتدفقات التي ترد من مصادر خاصة ، والتي توفر مساعدة تقنية وخدمات إستشارية هامة . ويمكن إستخدام المنظمات غير الحكومية كقنوات لتوجيه الأموال الرسمية ، ولا سيما للمشاريع التي تساعد على الإبتكار . وقد إزدادت التدفقات والمنح الخاصة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية من ٤ر٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٦ر٥ مليار دولار في عام ١٩٩٣ . وسيتنامى هذا الاتجاه إذ أن الولايات المتحدة أعلنت في آذار/مارس ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، أنه سيتم توجيه ما نسبته ٤٠ في المائة من المعونة الرسمية الأمريكية عن طريق المنظمات غير الحكومية في الخمس سنوات المقبلة [١٧] وتعد المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة من أكبر الجهات المؤسسة لمشاريع التنوع البيولوجي (بلغ التمويل ١٠٥ ملايين دولار في عام ١٩٩١) [١٨] وأكبر منظمتين غير حكوميتين للحفظ في العالم هما الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، والصندوق العالمي للطبيعة .

- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية : تعد الأنشطة في مجال التنوع البيولوجي من صميم أعمال الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ويغلب الاضطلاع بهذ الأنشطة في البلدان النامية . وتتركز أنشطتها في مجالات كالتنوع البيولوجي ، والمناطق المحمية ، والأنواع ، والاستخدام المستدام للحياه البرية ، والتراث الطبيعي ، وحفظ الغابات ، والأراضي الرطبة واستراتيجيات تحقيق الإستدامة في المناطق الساحلية والبحرية ، والتقييم البيئى ، والقانون البيئى ، والسياسات الاجتماعية ، والتعليم البيئى . وقد بلغت ميزانيته للأنشطة أعلاه ٤٨ر٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ، و٨ر٤٤ مليون دولار في عام ١٩٩٣ ، و٦ر٤٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ، و٤٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ .

---

(١٧) جريدة "لوموند" ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥ .

(١٨) Abramovitz ، صفحة ١٤ ، ١٩٩٤ .

- الصندوق العالمي للطبيعة : تتمثل أهدافه في حفظ الطبيعة والعمليات الايكولوجية وذلك عن طريق : الحفاظ على الأنواع الجينية ، والنظام الايكولوجي ؛ وضمان إستدامة إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وتعزيز الاجراءات الرامية إلى الحد من التلوث واستغلال واستهلاك الموارد والطاقة وتبديدها وعليه فان حفظ التنوع البيولوجي هو الأولوية التي تأتي على رأس أولويات الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة ، ويتعلق عمله في مجالات الاستخدام المستدام ، والتلوث والاستهلاك بشكل مباشر بهذا الهدف . ومن الجلي أن جُلَّ عمل الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة يتعلق بشكل وثيق بأهداف الاتفاقية . وتشمل أعماله الأخرى المشاريع المعنية باقتصاد حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ، كما تشمل التبعات التي تترتب على التنوع البيولوجي من جراء التجارة ، ونظم الحسابات الوطنية ، والإصلاح الهيكلي ، وأنشطة مؤسسات بريتون وودز . وقد كان الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة يعبئ في السنوات الأخيرة ، ما قدره ٢٠٠ مليون فرنك سويسري سنوياً وذلك دعماً لأنشطته .

٢٧ - أما المؤسسات الخيرية الرائدة في مجال البيئة ، بما فيها التنوع البيولوجي ، فهي مؤسسة جون د. وكاثرين ت. مكارثر ؛ ومؤسسة أندرو و. ملون ؛ ومؤسسة فورد ؛ ومؤسسة روكفلر ؛ ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد . وإئتمانات بيو الخيرية . يشمل هذا المصدر من مصادر التمويل سلسلة واسعة من الأنشطة مثل البحوث وتطوير السياسات ، وادارة المواقع/الأنواع ، والتعليم والتعزيز المؤسسي . والمؤسسات الخاصة غير الحكومية ، غالباً ما تحصل على الأموال من الوكالات الحكومية النشطة في أعمال البحث والحفظ لما وراء البحار ، مثلها مثل المنظمات غير الحكومية .

١ - ٥ مصادر أخرى

٢٨ - هناك مصادر أخرى تدعم أهداف الاتفاقية مثل الموارد المذكورة أدناه التي تأتي من الحكومات ، غير أن هناك أيضاً قنوات مختلفة لتدفقات التمويل الخاص والعام أو مزيج من الاثنين . ومثال ذلك الموارد المقدمة للاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والموارد المستخدمة لأغراض البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات ، والأموال التي يتم جمعها عن طريق إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة ويمكن إعتبار هذه الموارد بمثابة مساهمات مالية في عملية تحقيق أهداف الاتفاقية ، رغم أن جانباً من هذه الموارد يستخدم لدعم موظفي الأمانات . ويتعذر على الدراسة أن تشمل جميع الاتفاقيات والمنظمات العلمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي ، نظراً للعدد الكبير لهذه الاتفاقيات والمنظمات . وعليه يرد ذكر البعض منها أدناه كاشارة لمساهمة تلك الاتفاقيات والدوائر العلمية .

إتفاقيات أخرى

إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، هناك اتفاقيات أخرى عديدة تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي ، يمكن تقسيمها أساساً إلى فئتين ، الاتفاقيات العالمية والاتفاقيات الاقليمية . وفيما يلي منصرفات بعض الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي العالمي :

- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء (رامسار ، ١٩٧١) ، التي بلغت ميزانيتها السنوية لعام ١٩٩٤ . ٢ر٢ مليون فرنك سويسري ، وصندوق حفظ الأراضي الرطبة الذي بلغ ما بحوزته ... ٤٠٠ فرنك سويسري تقريباً ؛

- اتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي (التراث العالمي ، ١٩٧٢) التي بلغت ميزانيتها السنوية ، بما في ذلك المساعدات الطارئة ، ٤ر٣ مليون دولار من صندوق التراث العالمي ، و ١ مليون دولار من مصادر أخرى . ولا تشمل هذه المبالغ تكاليف الموظفين . ولم يخصص لحفظ التراث الطبيعي إلا مبلغ ٥ر١ مليون دولار فقط من المجموع الكلي للميزانية . ولا يشمل هذا المبلغ الموارد التي توفرها المشاريع الثنائية والقنوات الأخرى المتعددة الأطراف ؛

- اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض (١٩٧٣) ، التي بلغت ميزانيتها لعام ١٩٩٤/١٩٩٥ ٥ مليون فرنك سويسري . ويمكن أن تصل الأموال التي تجمع لهذه الاتفاقية إلى ١ مليون دولار ، وتستخدم أساساً لإجراء الدراسات ، والتدريب الميداني والحلقات الدراسية ؛

- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (١٩٧٩) والتي بلغت ميزانيتها المعتمدة للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ، ١ر٣ مليون دولار ، أي ... ٩١٠ دولار ، لعام ١٩٩٥ .

المنظمات العلمية

أنفقت منظمات علمية كثيرة مخصصات ميزانياتها العادية وأموالها التكميلية على أنشطة علمية تتعلق بالتنوع البيولوجي . ومن بين هذه المنظمات ، الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ، والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية . وقد أنفقت المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في عام ١٩٩٤ ما مجموعه ٢٨ مليون دولار تقريباً على أنشطة حفظ الموارد الجينية كالحفظ والبحوث ، والتدريب والمعلومات والوعي البيئي . وقد أنفق المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية في عام ١٩٩٤ ، ٣٧ر١٣ مليون دولار من مبلغ ٢٨ مليون دولار على البحوث . وعلاوة على ذلك ، فان عدداً من الأنشطة التي يمولها الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية الدولية تتعلق بأهداف الاتفاقية ، ولكن من المتعذر الحصول على معلومات بشأن المصروفات المتعلقة بمثل هذه الأنشطة .

.../

تحويل الديون

ثمة إنجازان عظيمان تحققا مؤخراً شرعت فيهما المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة ، بما في ذلك التنوع البيولوجي ، وهما تحويل الديون وإنشاء صناديق البيئة الوطنية . وقد أسهم كل من تحويل الديون والصناديق البيئة الوطنية في جمع الأموال لبعض البلدان النامية دعماً للاتفاقية .

٢٩ - يمكن هيكلة صفقات تحويل الدين من أجل تخفيف عبء الدين الذي يثقل كاهل البلدان النامية ومن أجل إنشاء صندوق بالعملة المحلية لتحقيق أغراض الاتفاقية . ومن أولى الأنواع المستخدمة إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة . كما تشمل العمليات المتنوعة لتحويل الديون الآن عمليات تحويل الديون مقابل المساهمات في رأس المال ، وإعادة جدولة الديون [١٩] . ويمكن لإحدى المنظمات غير الحكومية أن تشتري ، بتمويل من أحد البلدان الدائنة أو المصادر الخاصة ، ديون البلدان التي عليها متأخرات واجبة السداد نظير خدمة ديونها وذلك بخصم قيمتها الإسمية بالدولارات . وتوافق المنظمة غير الحكومية على مبادلة الدين بالعملة المحلية ، وذلك عن طريق ترتيب يتفق عليه مسبقاً مع المصرف المركزي للبلد المدين ، وتستخدم العائدات بالعملة المحلية هذه لتمويل مشاريع الحفظ [٢٠] .

---

(١٩) ثيودور بانا يوتو "اليات تمويل جدول أعمال القرن ٢١" صفحة ١٢

(٢٠) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية "تقرير المحفل العالمي الأول المعني بالصناديق البيئية" صفحة ٢٢

٣٠ - منذ عام ١٩٨٧ سدد ما يقارب ١٢٨ مليون دولار من الديون عن طريق ٢٧ صفقة من صفقات إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة والذي تمثل في مشاريع بيئية بلغت تكلفتها ٤٧ مليون دولار . وقد وجه معظم ، وليس كل العملات المحلية العائدة من عمليات إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة نحو حفظ الموارد البيولوجية [٢١] ونفذت منظمات غير حكومية الكثير من هذه الترتيبات وذلك بانشاء الصناديق البيئية الوطنية . ودخلت بلدان مثل كندا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان في اتفاقات لخفض الديون ، والتي يوافق بموجبها البلد المدين على تسديد مدفوعاته لصندوق البيئة الوطنية [٢٢] بالعملة المحلية ، وذلك نظير خفض ديونه غير المسددة أو إلغائها . ويمثل إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة مصادر تمويل صغيرة ولكنها هامة لتمويل بعض البلدان النامية التي تكون ميزانيتها المخصصة للتنوع البيولوجي صغيرة ، والتي تسهم بقدر محدود في خفض الديون .

الصناديق البيئية الوطنية

٣١ - يستخدم تقرير المحفل العالمي المعني بالصناديق البيئية [٢٣] مصطلح "الصندوق البيئي الوطني" ليشمل أليات مختلفة : الصناديق الإستئمانية على الصعيد الوطني ، والمؤسسات والأوقاف . ورغم أن كل صندوق من الصناديق البيئية الوطنية مستقل بذاته ، فان هناك سمات مشتركة بين جميع هذه الصناديق تتمثل في أنها (١) تدار عن طريق مجالس ادارات تمثل مختلف قطاعات المجتمع ؛ (٢) قادرة على تلقي وادارة الأموال من مصادر عديدة ؛ و(٣) قادرة على تقديم المنح للمنظمات المستفيدة . وبعض هذه الصناديق عبارة عن أوقاف تصرف دخلها من الإستثمارات ، أما غيرها من الصناديق مثل الإئتمان الخاص بحفظ المناطق المحمية فيصرف الأموال التي يتلقاها على المشاريع الداعمة وتجدد هذه الصناديق رؤوس أموالها بانتظام عن طريق جمع الأموال ، والمخصصات الحكومية و/أو الضرائب الخاصة والرسوم المفروضة على المستخدمين [٢٤] .

---

(٢١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "أوراق نطاقية حول الحوافز الدولية لحفظ التنوع البيولوجي" صفحة ٢

(٢٢) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، الحاشية ٢٠ أعلاه ، صفحة ٢٣ .

(٢٣) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، الحاشية ٢٠ أعلاه .

(٢٤) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، الحاشية ٢٠ أعلاه صفحة ٢ .

٣٢ - تتمثل المصادر الرئيسية لرؤوس أموال الصناديق البيئية الوطنية في المساهمات المباشرة التي ترد من الحكومات الوطنية وعمليات إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة ، واتفاقات خفض الديون الثنائية ومرفق البيئة العالمية ، والمنح المباشرة التي تقدمها وكالات العون الثنائي ووكالات العون المتعددة الأطراف . كما نظمت منظمات دولية غير حكومية ومولت أيضاً عمليات إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة وكانت هي المصدر الرئيسي للمساعدة التقنية . وقدمت مؤسسات خاصة في البلدان المتقدمة مساعدات تقنية وبعض التمويل كذلك . لكنها لا تعتبر مصادر رئيسية لرؤوس الأموال في المستقبل . وقد يمول البلد نفسه بنفسه عن طريق الضرائب والرسوم ، والغرامات ، وحملات جمع الأموال ومصادر أخرى [٢٥] .

٦-١ الاتجاهات الأخيرة في توافر الموارد

٣٣ - إن الاتجاهات الأخيرة في تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي ، لا سيما وأنها لا تؤثر تأثيراً سلبياً على البلدان ذات الدخل المنخفض فحسب ، بل أن الإنخفاض يتركز إلى حد كبير في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ، تمثل إهتماماً خاصاً نظراً لضرورة المحافظة على تدفق الموارد الميسرة بصورة كبيرة وضمان تحويلات موارد إيجابية صافية لأفقر البلدان والبلدان المثقلة أكثر بعبء الديون [٢٦] . ومما يضاعف ذلك أن التحويل الصافي للموارد من مؤسسات بريتون وودز إلى البلدان النامية ، يعني للكثير من هذه البلدان أن هذا التحويل كان سلبياً بالقيم الحقيقية . ومع ذلك ، فان المانحين أيدوا مؤخراً مفهوم تمويل الصناديق البيئية الوطنية بتقديم المنح المباشرة للأوقاف . وقد أعفى بعض المانحين ديوناً ثنائية نظير تقديم الحكومات لمساهمات في الصناديق البيئية الوطنية بالعملة المحلية . وتشير الصناديق البيئية الوطنية إلى إمكانيتها في أن تصبح مصدراً لجمع الأموال وزيادة التمويل المشترك بحكم حقها في ذلك .

---

(٢٥) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، الحاشية ٢٠ ، أعلاه ، صفحة ٢١ .

(٢٦) اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الحاشية ١ أعلاه الفقرة ٥٧ صفحة ١١ .

٣٤ - يشير تقرير الأمين العام بشأن الموارد والآليات المالية لتحقيق التنمية المستدامة [٢٧] إلى أن : " الإنخفاض الذي حدث مؤخراً في إجمالي التمويل الإنمائي الرسمي لم يرتبط بأى عملية لإعادة توجيه تدفقات العون نحو البلدان النامية الأفقر . ولذلك يتزايد إعتماد أقل البلدان نمواً على ميزانيات العون المضغوطة والتي من غير المحتمل أن تشهد توسعاً هاماً بالقيم الحقيقية في المستقبل القريب . وعليه يتحتم على هذه البلدان أن تبذل مزيداً من الجهود لتقوية جاذبيتها للتدفقات الخاصة لأن هذه هي التدفقات الوحيدة التي تتوسع والتي أثبتت إمكانية تفاعلها تفاعلاً إيجابياً وسريعاً مع التوقعات المتزايدة ."

٣٥ - يحاول الفصل الثاني بهدف مساعدة البلدان على تحديد موارد اضافية وإجتذابها على الصعيدين الوطني والدولي ، أن يقترح بعض الأفكار حول السبل والوسائل البديلة لتعبئة الموارد وتوجيهها دعماً لأهداف الاتفاقية .

الفصل الثاني : سبل ووسائل تعبئة الموارد المالية وتوجيهها

٢ - . مقدمة

٣٦ - في المادة ٢٠ من الاتفاقية ، تطلب الاتفاقية من الأطراف أن تقدم ، وفقاً لقدراتها ، الدعم المالي والحوافز دعماً لأهداف الاتفاقية . وطلب المقرر بشأن الموارد والآلية المالية ، الذي إتخذه مؤتمر الأطراف ، أن يقوم الهيكل المؤسسي الذي يتولى تشغيل الآلية المالية بدعم : الأنشطة التي تتيح الحصول على الأموال الدولية والوطنية و/أو أموال القطاع الخاص .

ويشجع تقرير الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة [٢٨] على تعبئة الموارد المالية ، بعدة طرق من بينها استخدام الأدوات الاقتصادية وإصلاح السياسات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء وكذلك عن إنشاء الصناديق البيئية الوطنية .

---

(٢٧) تقرير الأمين العام بشأن الموارد والآليات المالية لتحقيق التنمية المستدامة ، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الدورة الثالثة ، الفقرة ٥٦ ، صفحة ١١ (١١ - ٢٨ نيسان/أبريل) .

(٢٨) تقرير الدورة الثالثة ، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السجلات الرسمية ، ١٩٩٥ ، ملحق رقم ١٢ ، الفقرة ١٢٣ صفحة ٣٤ (١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥) .

٣٧ - سيدرس هذا الفصل أولاً الدور الذي يمكن أن تلعبه الأدوات الاقتصادية باعتبارها وسيلة لتعبئة التمويل العام تحقيقاً لأهداف الاتفاقية ثم يدرس ، بعد ذلك سبل تعبئة التمويل الخاص . وفي واقع الأمر ، فان هذين المصدرين لتدفق الموارد يدعم كل منها الآخر ، نظراً للعلاقة المتداخلة بين التمويل العام والتمويل الخاص . وينصب إهتمام هذا الفصل على مصادر اضافية علاوة على المصادر الموجودة التي ورد وصفها في الفصل السابق على قناتين بديلتين من بين قنوت الموارد الاضافية القائمة : الصناديق البيئية الوطنية ، والصندوق الإستئماني للاتفاقية .

١- تعبئة التمويل العام

٣٨ - يركز هذا الفرع على تعبئة التمويل العام من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية . ويمكن تقسيم التشكيلة الواسعة من هذه التدابير إلى خمس فئات : أ) الرسوم والضرائب ؛ ب) نظم استرداد الودائع ؛ ج) نظم تبادل تصاريح الانبعاثات ؛ د) نظم الإنفاذ المالي و هـ) الانفاق العام . وبما أن مستوى الإلمام بهذه الأدوات يزداد أو يقل ، فيكفي الاشارة باقتضاب إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في إجتذاب الموارد الدولية وتنشيط التمويل على الصعيد الوطني .

٣٩ - ويلاحظ تقرير الأمين العام أن : "الأداء المتعلق بالسياسات يصبح بسرعة العامل الهام والوحيد الذي يحدد مدى حصول البلدان على التمويل من جميع المصادر . ويجرى على نحو متزايد خلق روابط وثيقة الصلة بين توفير المساعدة المالية والأداء الاقتصادي والمالي للبلدان المستفيدة ، من أجل الحصول على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد الثنائي والاقراض المتعدد الأطراف دعماً لبرامج الإصلاح (صفحة ١٠ ، الفقرة ٥٣)" . إن استخدام الأدوات الاقتصادية من شأنه أن يعين البلدان على خلق مناخ مؤاتٍ لإجتذاب وإستيعاب الإستثمارات الدولية من القطاعين العام والخاص .

٤٠ - في السنوات الأخيرة تغير النهج المتبع إزاء السياسات الاقتصادية في معظم البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال ، ويجرى التركيز بصورة أكثر على دور الأسعار والآليات القائمة على السوق في توزيع الموارد الشحيحة . فمثلاً ، حررت بلدان كثيرة الواردات وتدفقات رؤوس الأموال وخصخصت المؤسسات العامة وإنتقلت بالمهام الحكومية إلى الصعيد المحلي .

٤١ - يمكن أن تعين الأدوات الاقتصادية البلدان على تصحيح الخلل الاقتصادي لديها الذي يؤثر على أهداف الاتفاقية ، وتعبئة موارد اضافية وطنية ودولية . وينزع استخدام الأدوات الاقتصادية إلى تكامل عمليتي صنع القرار الاقتصادية منها والبيئية وبتحديد الأسعار الصحيحة وتعكس الأدوات الاقتصادية صورة لحالة السوق من شأنها أن تعين صانعي القرار على إدراك التبعات البيئية المترتبة عن إختياراتهم وقراراتهم . وتعد الأدوات الاقتصادية أيضاً بمثابة حافز لمؤسسات القطاع الخاص والأسر المنزلية حتى تتمكن من إتخاذ الإجراء الصحيح لصالح الحفظ والاستخدام المستدام (٢٩) .

٤٢ - وبالمقابل فان اتباع نهج تنظيمي للتحكم والسيطرة بغرض تطبيق اجراءات إلزامية محددة على العملاء الاقتصاديين فان الأدوات الاقتصادية تستخدم إشارات السوق للتأثير على أدائها ، وغالباً ما تكون فعالة بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف بيئية كالوفاء بأهداف الاتفاقية . وبإرسال الإشارات التي من شأنها أن تجعل العملاء الاقتصاديين يراعون شح الموارد والضرر البيئي فان الأدوات الاقتصادية يمكنها أن تخفف الضرر البيئي وأن تحقق وفورات في المصروفات الحكومية كالإعانات الداعمة التي غالباً ما تحدث خللاً إقتصادياً وخللاً بيئياً خطيرين .

٤٣ - تشدد الاتفاقية على القيمة الفعلية للتنوع البيولوجي وكذلك القيم الايكولوجية ، والجينية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والتربوية ، والثقافية ، والترفيهية ، والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره . إن التسليم بهذه القيم المذكورة وتحقيقها يمكن أن يعين الحكومات على توليد موارد اضافية . ويمكن أن تكون الأدوات الاقتصادية أحد أكفأ الأدوات لتحقيق قيم التنوع البيولوجي .

٤٤ - تقيس المؤشرات الاقتصادية التقليدية ، كالناتج الاجمالي الوطني والناتج الاجمالي المحلي ، حجم الانتاج ولكنها لا توفر معلومات تذكر عن العوامل الاجتماعية والبيئية . وقد زاد الوعي البيئي المتزايد من ضرورة تكامل جميع أنشطة قطاعات الاقتصاد كافة وأثرها على إستنفاد رأس المال الايكولوجي وتدهوره - - الغابات ، والتربة ، والأنهار ، والنظم الايكولوجية ، والأنواع . وفي حقيقة الأمر ، فان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب استخدام نظام لحسابات الدخل الوطني علاوة على مؤشرات توضح مدى إستدامة معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومدى سلامتهما بيئياً . وبوسع مثل هذا النظام الجديد لحسابات الدخل الوطني أن يعزز استخدام الأدوات الاقتصادية .

---

(٢٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الموارد والآليات المالية" صفحة ١٨ .

٤٥ - إن تطبيق هذه التدابير يعنى ضمناً ، في حقيقة الأمر ، تغيير الاتجاه من العمل التجاري كممارسة عادية إلى أحد أنماط التنمية المستدامة . ورغم أن ميزات ذلك تبدو جلية فيما يتعلق بأغراض الاتفاقية ووفورات التكلفة ، فانه يتعذر على عدد من البلدان ، ولا سيما النامية منها أن تبرر إعتماد هذه الأدوات في الأجل الحاضر . وقد تنشأ الصعوبة من قدراتها الضعيفة نسبياً في ميدان المؤسسات ، والتمويل غير الكافي ، والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة . ويتوقف قيام البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً منها ، باستخدام الأدوات الاقتصادية ، إلى حد كبير ، على قدراتها على إصلاح سياساتها وتكييف إقتصاداتها لتحقيق التوازن المستدام بين الاحتياجات المشتركة . وفي المرحلة الأولى لابد أن توفر البلدان المتقدمة المساعدة التقنية والمالية لها . وسيتم دراسة مسألة الأدوات الاقتصادية كذلك في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف ، وذلك في اطار بند جدول أعماله : تدابير حافزة لتنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية .

٢-٢ تعبئة التمويل الخاص

٤٦ - بعد الإضطلاع على المسح المذكور في الفصل الأول ، فان المرء يمكن أن يخلص إلى أن رأس المال الخاص يعد أكبر عنصر في إجمالي التدفقات الدولية كما أن من المحتمل أن ترتفع [٣٠] حصته من ذلك ، إذ أن كل التوسع الذي حدث في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية منذ بداية التسعينات ، يعزى في الواقع إلى نمو التدفقات الخاصة [٣١] . ويؤكد تقرير الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ضرورة قيام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بتشجيع السياسات التي من شأنها أن تعزز الإستثمار الأجنبي الخاص حتى يسهم في تحقيق التنمية المستدامة [٣٢] .

---

(٣٠) التقرير الختامي ، الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية لجدول أعمال القرن ٢١ ، شباط/فبراير ١٩٩٥ .

(٣١) تقرير الأمين العام عن الموارد والآليات المالية ، الحاشية ٢٧ أعلاه ، الفقرة ٥٤ ، صفحة ١١ .

(٣٢) تقرير الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الفقرة ١١٦ ، صفحة ٢٤ (١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥) .

٤٧ - نتيجة للأنظمة البيئية المتشددة فقد أظهرت المصروفات الخاصة في مجال الحد من التلوث ومكافحته زيادة مضطردة في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثناء العقد الأخير ، وذلك بحساب القيم المطلقة وكنسبة مئوية من الناتج الاجمالي المحلي على السواء . وفي البلدان النامية إرتفعت أيضاً المصروفات الخاصة في مجال الحد من التلوث في العقد الأخير ، لا سيما في البلدان الصناعية الجديدة في آسيا . ومن المتوقع أن تزداد المصروفات الخاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال كلما تقدمت عملية الخصخصة .

٤٨ - إستخدمت البلدان سلسلة واسعة من أدوات السياسة العامة ، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية : '١' برامج إئتمان موجهة ؛ و '٢' حوافز مالية ؛ و '٣' ترتيبات تمويل مشترك وصناديق رأسمالية مشتركة . وتتمتع الفئتان الأوليان بامكانية كبيرة لتوليد موارد مالية إضافية في معظم البلدان . وعليه فانهما تركزان أساساً على الموارد الوطنية ، رغم أنهما يمثلان أيضاً عاملين لاجتذاب الموارد الدولية . ولغرض هذه الدراسة ، فان الفئة الثالثة من الأنشطة من المحتمل في الغالب الأعم أن تجلب دعماً مالياً دولياً مباشراً للبلدان ، وذلك دعماً لأهداف الاتفاقية ، وعليه ورد وصفها بالتفصيل في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من الفصل الأول .

٤٩ - بيد أن الفئات الثلاث التي ورد ذكرها أعلاه ترتبط ببعضها إرتباطاً متأصلاً . وعليه ينبغي للبلدان ، من ناحية أن تدرس إصلاح وتكييف سياساتها لزيادة إجتذابها للتمويل الخاص ، وأن تدرس ، من ناحية أخرى ، تعبئة مصادر خاصة من منظور ادارة المشاريع . ويمكنها أن تدرس ، على سبيل المثال ، خلق شكل ما من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحصول على إستثمارات خاصة في التنوع البيولوجي وذلك جنياً لمنافع عديدة ، والدخول في إستثمارات في مجال نقل التكنولوجيا المتعلقة بالتنوع البيولوجي . ويمكن أن يكون ذلك أيضاً سبيلاً فعالاً يتبع لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية طويلة الأجل .

تكوين الشراكات

٥٠ - ثمة نهجان مختلفان بشكل أساسي للحصول على أموال جديدة ، أولهما يهدف إلى تأكيد الأسباب المنطقية التي تبرر وجود الآليات والمستويات الحالية للتمويل . ويمكن أن تستند هذه الحجة إلى منظور عالمي ، تمشياً مع وجهة النظر العالمية المتأصلة في الاتفاقية . أما النهج الثاني فيتعلق بالبحث عن سبل لتمويل حفظ التنوع البيولوجي بتحقيق قيمة أكبر من موارد محددة في أماكن معينة . ويتمثل جوهر النهج الثاني في إجراء صفقة "كاسبة دائماً" . وينبغي أن يكمل النهجان كل منها الآخر .

٥١ - تستلزم تعبئة تمويل إضافي علاوة على المستويات الحالية إدخال شركاء جدد وتكوين شراكات جديدة علاوة على الشراكات التي تدعم برامج التنوع البيولوجي الآن . وأي عملية تتبع لإنجاز ذلك ، تقتضي أن يكون الشركاء الجدد قادرين على إدراك فرص الدخول في علاقات جديدة تعود منها منافع على جميع الشركاء . وتهتم الحكومات والمنظمات غير الحكومية في

.../

البلدان النامية إهتماماً شديداً بالسعي وراء هذه الفرص إذ أنها تتوقع الحصول على المزيد من المنافع الجانبية التي تفي باحتياجاتها الخاصة علاوة على مصالحها المباشرة في حفظ التنوع البيولوجي .

٥٢ - إن الهدف من تكوين الشراكات هو إضافة قيمة للموارد البيولوجية والإحتفاظ بتلك القيمة بقدر الإمكان في الاقتصاد المحلي . وبازدياد هذه القيمة تزداد قدرة ملاك الموارد على التحكم فيها ، أي إتخاذ القرارات بشأن ادارتها واستخدامها . وهذا النمو في القدرة الادارية من شأنه أن يعزز القدرة على تحقيق القيمة والإحتفاظ بها في شكل دائرة تغذية مرتجعة إيجابية . ويعنى تعزيز العلاقة بين القدرة على الادارة والقيمة توفير الأمان أكثر لأصل محدد من أصول التنوع البيولوجي . وينبغي أن يكون هذا النوع من الأمان هو الهدف النهائي من تمويل التنوع البيولوجي إذ أن مستقبل التنوع البيولوجي لن يكون رهناً بالدخل فحسب بل بالمصالح الذاتية لأولئك الذين يتحكمون في هذا الأصل .

٥٣ - إن إستكشاف الشراكات يماثل بنفس القدر إنشاء أحد الأعمال التجارية أو إتخاذ قرارات تتعلق بالإستثمار . والمهارات المطلوبة هي المهارات الموجودة لدى رجال الأعمال الذين بوسعهم أن يتصوروا تكوين شراكات جديدة وأن يخاطروا بأنفسهم حتى يجعلوا تصورهم أمراً واقعاً . وقد أنجزت الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية معظم هذا العمل . والمثال الرائد لـ "إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة" الذي ورد وصفه في الفصل الأول يبين كيفية أداء هذه التوليفة المؤلفة من المناهج والمهارات .

٥٤ - ويتطلب تكوين الشراكات من منظور البلدان النامية إتخاذ خطوتين : ١) دراسة المنافع الاضافية التي يمكن أن يولدها أحد المشاريع المقترحة لتلبية إحتياجات البلدان النامية ؛ و ٢) تحديد الأماكن في الأسواق المذكورة أعلاه التي يكون فيها هذا المشروع منافساً لغيره من المشاريع . وبمجرد التأكد من أن منظور الشراكة/الآلية يخدم المصالح الذاتية ، فانه يجب حينئذ إثبات جدوى المشروع مثله مثل غيره من مشاريع الأعمال التجارية المقترحة .

٥٥ - ويمكن للبلدان النامية أن تعزز التوسع في إمتلاك المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك بتشجيع التوسع في إمتلاك الأعمال التجارية والمشاركة فيها بطريقتين من خلال : تشجيع إصدارات الأسهم العامة وإصدار السندات حتى تتاح لمواطنيها فرصة الاستثمار بشكل مباشر في الديون وأدوات المساهمة في رأس المال ؛ وتعزيز الاستثمار في أصول الأوقاف التي تملكها الصناديق البيئية الوطنية في المشروع . وإذا كانت هناك مجموعات أصلية ممثلة في مجال ادارة هذه الصناديق البيئية الوطنية ، فانها بذلك يمكن أن يكون لها أسهم في إمتلاكها .

الإستثمار في مجال البحث ونقل التكنولوجيا

٥٦ - لكي ما يصبح التنوع البيولوجي مصدراً رئيسياً للدخل يقوم على المنتجات التجارية ، فان ذلك يتطلب الاستثمار في مجال البحث ونقل التكنولوجيا حتى يمكن إكتشاف وتطوير منتجات جديدة يمكن تسويقها على نطاق كبير . والسؤال المطروح هو من أين يمكن أن يأتي هذا الاستثمار وأين وكيف يستثمر . فالتخلي عن الدور الهامشي الراهن يتطلب دعماً إستراتيجياً منسقاً من جانب حكومات البلدان النامية وتحديد الاستثمارات في الأسواق العالمية لرأس المال . وتبين ممارسات بعض البلدان نهجاً مختلفاً إزاء الكيفية التي يمكن أن تدعم بها حكومات البلدان النامية مثل هذه الاستثمارات .

٥٧ - من المعلوم جيداً أن الأسواق لا تنتظر . فلنفرض أن هناك عشرون نوعاً من أنواع النباتات المحتوية على مركب أو أكثر من المركبات الجديدة الفعالة في علاج الملاريا فالبلد النامي الذي ينفذ برنامجاً كبيراً لنقل التكنولوجيا سوف تكون له الريادة في هذه السوق . أما البلدان التي تظل منتظرة ، فقد تفقد هذه السوق حتى لو إحتوى أحد أنواع نباتاتها الأصلية على مركب جيد بنفس المستوى لعلاج للملاريا أو حتى مركب آخر يفوقه في ذلك .

٥٨ - ويجب أن تتبع البلدان النامية تكنولوجيات "حديثة" لضمان المنافسة بهدف المحافظة على قيمة زيادة أقل بكثير لمواردها البيولوجية . وهذا لا يعني أنها يجب أن تسعى بسرعة لإيجاد وتحقيق قيمة لمواردها فحسب بل يجب أن تفعل ذلك بالتكنولوجيا التي يمكن أن تنافس في الأسواق العالمية في أى مستوى من مستويات الاستثمار .

٥٩ - وينبغي أن يشمل نقل التكنولوجيا التكولوجيات "البسيطة" . وينبغي أن ينصب الاهتمام على نقل جميع المهارات التي لا تهدف لجني الربح ، بما في ذلك جمع الأموال ، والدخول في شراكات متطورة مع القطاع الربحي . وهناك حاجة إلى مزيد من مهارات ادارة المشاريع في القطاع الحكومي الخاص غير الربحي .

٦٠ - من المفيد تنظيم عملية حصول البلدان ، التي تنقل التكنولوجيا ، على التنوع البيولوجي . وتساعد البلدان النامية الأعمال التجارية في مجال التنوع البيولوجي بتنظيم حصول الشركات الأجنبية على مواردها البيولوجية القطرية . بيد أن هذا التحديد يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع نقل التكنولوجيا وإلا وضع البلد نفسه في وضع لا يجعله ينافس الجهود التي يبذلها غيره من البلدان في مجال الاستثمار .

٦١ - لنعتبر الاستثمارات في مجال التنوع البيولوجي بمثابة عوامل السوق التي تكون رأس المال طويل الأجل . ففي كثير من البلدان النامية ، تنمو أسواق رأس المال بسرعة من حيث الحجم والتعقيد . وبعض الحكومات قلقة من أن استخدامات الأسواق للمال في الأجل الطويل سيعوقها عدم إستعداد المدخرين المحليين لتلك الأموال والمؤسسات المالية للدخول في استثمارات طويلة الأجل . فالاستثمارات البينية طويلة الأجل بطبيعتها ، ويمكن أن تستخدم

البلدان النامية هذه الإستثمارات بما في ذلك التنوع البيولوجي ، لتستعين بها على صوغ الهدف من سوق رأس المال . فعلى سبيل المثال ، فان الالتزام لمدة عشرين عاماً من التطوير الذي قامت به إحدى الشركات العالمية المنافسة المختصة بالتكنولوجيا الاحيائية والتي كرستها للإستكشاف الحيوي يمكن أن يستحث الآخرين على الاستثمار المشترك دعماً لأهداف الاتفاقية .

٢-٣ قنوات الموارد المالية الاضافية

٦٢ - ورد وصف لمعظم القنوات التي شملتها الدراسة الاستقصائية في الفصل الأول وفي الفروع السابقة له . بيد أنه قد يكون من المفيد تحديد قناتين بديلتين ، من بين القنوات الأخرى ، للموارد المالية الاضافية للوفاء بأهداف الاتفاقية ، وهاتان القناتان هما الصناديق البيئية الوطنية والصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

٦٣ - وكما ورد في الفصل الأول ، فان الصناديق البيئية الوطنية النطاق والتي أنشأتها الشعوب والمنظمات الملتزمة باستحداث نهوج إبتكارية ونهوج مشاركة طويلة الأجل إزاء حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره - - تعد جزءاً من مجهود للتوصل إلى حل على الصعيد المحلي للتحديات البيئية وإتاحة أحد البدائل للمشاريع قصيرة الأجل التي تضطلع بها مؤسسات تمويل قليلة . وبوسع معظم الصناديق البيئية الوطنية الموجودة أن تجمع رؤوس الأموال وأن تديرها للحصول على أعلى حد ممكن من الدخل ولجعل هذه الصناديق تدعم نفسها مالياً . ويمكن أيضاً إعتبار هذه الصناديق كاحدى القنوات المحتملة لدعم أهداف الاتفاقية .

٦٤ - إن الوظيفة الأساسية للصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي تتمثل في تمويل ادارة الاتفاقية بما في ذلك وظائف الأمانة . بيد أنه وفقاً للفقرة ٣ ، من مشروع القواعد المالية لادارة الصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي فان الصندوق الاستئماني يمول من : (أ) المساهمات التي تقدمها الأطراف للاتفاقية ؛ (ب) المساهمات الاضافية التي تقدمها الأطراف ؛ (ج) المساهمات من الدول غير الأطراف في الاتفاقية . وكذلك المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية ، وغيرها من المصادر . وتنص الفقرة ٨ من القواعد المالية على : إستخدام الاشتراكات المشار إليها في الفقرة ٣ (ب) و (ج) من الاتفاقية وفقاً لأى شروط متفق عليها بين الأمين التنفيذي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وصاحب الاشتراك . وبالتالي ، فان المساهمات التي ترد إلى الصندوق الإستئماني بموجب الفقرة ٣ (ب) و (ج) يمكن إستخدامها لتمويل أنشطة محددة تدعم تحقيق أهداف الاتفاقية ، مثل التدريب ، والتعليم والمشاريع ، شريطة موافقة كل من الأمين التنفيذي وصاحب الاشتراك على القيام بذلك .

.../

إستنتاجات وتوصيات

٦٥ - كما ذكر في البداية ، فان مصادر القنوات الحالية للتمويل لا تكفي حتى لتغطية التقديرات المعتدلة للاحتياجات العالمية لتمويل برامج التنوع البيولوجي . ومن أجل الاستجابة لطلب مؤتمر الأطراف الذي يقضي بدراسة سبل ووسائل لتعبئة موارد اضافية وتوجيهها دعماً لأهداف الاتفاقية فقد صيغت التوصيات التالية :

'١' ينبغي للمؤسسات والآليات القائمة التي تدعم حالياً حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره ، أن تعزز جهودها في هذا الميدان . ولزيادة حجم موارد الاقراض ، فان المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لا تحتاج لتجديد كاف لمنافذها الميسرة ومرافقها التقليدية فحسب ، بل تحتاج أيضاً لتحديد سبل جديدة ومبتكرة لاجتذاب موارد مالية اضافية ، والتعجيل بالمسحوبات ، وتعزيز قدراتها على إستحداث برامج للتعاون في مجال التنوع البيولوجي وتنفيذ تلك البرامج ؛

'٢' ينبغي أن تركز المؤسسات والآليات القائمة كذلك على فعاليّة اضافية للموارد المالية الاضافية ، أى أن تستخدم العون الذي يقدمه المانحون لتقوية أواصر الشراكات التي تجلب حلفاء أقوياء وجدد في البرامج الداعمة للتنوع البيولوجي . وهكذا ، ينبغي أن يدعم العون المقدم من المانحين البلدان النامية التي تعاونت مع قطاعاتها الخاصة من أجل نقل تكنولوجيات جديدة أو إيجاد أسواق جديدة ، أو إجتذاب استثمارات خاصة وهامة ؛

'٣' ينبغي للبلدان المتقدمة والنامية على السواء أن تشجع إتباع وتطبيق تدابير سليمة اقتصادياً واجتماعياً تحقيقاً لأهداف الاتفاقية . ومن أجل ذلك ، ينبغي للبلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل أن توفر الدعم التقني والمالي للبلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نمواً . وفي نفس الوقت ، ينبغي ألا ينظر لهذه التدابير كبدائل للتدفقات الدولية المتزايدة واللازمة والتي تأتي من جميع المصادر ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، غير أنه ينبغي لجميع قنوات التمويل هذه أن يكمل ويعزز كل منه الآخر على نحو متبادل ؛

'٤' بما أن عبء الدين الخارجي الواقع على كاهل البلدان النامية ، ولا سيما ، أقل البلدان نمواً يمنعها من تطبيق أحكام الاتفاقية على نحو كاف ، فيوصى أن تشتمل التدابير الرامية لعلاج مشكلة الدين الخارجي على دراسة وتنفيذ آليات مبتكرة مثل إسقاط الديون مقابل الاهتمام بالطبيعة . وتُحث البلدان المتقدمة على زيادة حجم العون الثنائي لهذ البلدان في مجال التنوع البيولوجي ؛

'٥' تضطلع الصناديق البيئية الوطنية في كثير من البلدان ، بدور هام وبناء باعتبارها آلية مالية فعالة لتعبئة الموارد وتوجيهها لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره . ويوصى بأن تدعم البلدان ، والمؤسسات المالية ، والمنظمات غير الحكومية

.../

إنشاء الصناديق البيئية الوطنية بادارة نموذجية على نطاق واسع ، وأن تشجع ، من خلال البرامج المشتركة إلى جانب الصناديق البيئية الوطنية ، توليد موارد اضافية لدعم أهداف الاتفاقية ؛

'٦' تجنب الاستخداء العام والمسهب للعون المقدم من المانحين لإجراء تحسينات اضافية في برامج التنوع البيولوجي . وبدلاً عن ذلك ، فان تعزيز الاستثمارات في مجال التكنولوجيات السليمة يقتضي أن تعزز الحكومات خلق بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا ، وإستحداث سياسات مناسبة لتطوير الأعمال التجارية وإستحداث إطار أعرض لتشجيع الاستثمارات في عملية تطوير التكنولوجيا ، بما في ذلك البحث ، والتطوير وتكييف التكنولوجيا . ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية مما يعينها على توليد تمويل إضافي عن طريق مواردها البيولوجية . ويمكن أن تكون المراكز الاقليمية القائمة أو آلية غرفة المقاصة المرتقبة للاتفاقية بمثابة "محطات على الطريق" لتحقيق هذا الغرض ؛

'٧' تتمتع البلدان النامية بميزة نسبية في موارد تنوعها البيولوجي . وتكمن هذه الميزة في القيمة المحتملة للتنوع البيولوجي ، باعتبارها مصدراً للمنتجات وكسلعة في سوق الأفكار على السواء . وثمة قصور كبير في إدراك كلا القيمتين ، ولابد من إستثمارهما تحقيقاً لإمكانيتهما . ولابد للبلدان النامية أن تضع ، كل على حدة ، إستراتيجياتها الخاصة بها لتنمية موارد تنوعها البيولوجي . وفي العديد من الحالات ستكتشف مجموعات البلدان أن من مصلحتها المشتركة أن تتعاون :

'٨' ينبغي للبلدان المتقدمة والنامية أن تشجع السياسات التي تعزز الإستثمارات الأجنبية الخاصة في البلدان النامية التي ترغب في دعم أهداف الاتفاقية ، وينبغي أن يدخل القطاعان العام والخاص في شراكة بغية إجتذاب المزيد من الموارد الخاصة . ويمكن إتخاذ خطوات ، مثل إتباع تدابير حافزة ، لضمان مصداقية برامج التنوع البيولوجي والبرامج الداعمة له حتى يمكن إعطاء مانحو المنح للمشاريع ، والجهات التي تشتري المنتجات في مجال التنوع البيولوجي ، والمستثمرون في أنشطة إضافة القيمة (البحث والتصنيع) التأكيدات الكامنة التي تطمئنهم على تحقيق أغراضهم .

٦٦ - كما ورد في المقدمة ، فانه لا يدعى بأن هذه الدراسة هي دراسة شاملة . بل بالعكس ، فهناك مهام أخرى كثيرة ، كجمع البيانات ، وتحليل المعلومات المجمعة ، والبحوث الأخرى التي لابد من إجرائها تلبية لطلب مؤتمر الأطراف بشكل كامل وهو الطلب المتعلق بتوافر موارد مالية إضافية دعماً لأهداف الاتفاقية وعلاوة على ذلك ، فان الفقرة ٤ ، من المادة ٢١ تدعو إلى تعزيز المؤسسات المالية القائمة لتوفير موارد مالية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام .

.../

٦٧ - ولهذه الأسباب ، قد يود مؤتمر الأطراف أن يكلف الأمانة بمواصلة هذه العملية لكي ترصد بصفة منتظمة ، توافر موارد مالية إضافية ، وتحدد أين وكيف يمكن للبلدان الأطراف الحصول على هذه الموارد . ومن أجل ذلك ، لابد من تحديد المنهجيات و/أو تطويرها بشكل أكثر من أجل جمع وتجميع البيانات المناسبة وتحليلها وذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات القائمة ذات الصلة ، الحكومية منها وغير الحكومية ، بما في ذلك آلية غرفة المقاصة المرتقبة للاتفاقية . وأحد الأغراض المحددة لهذه المهمة يتمثل في دراسة الخصائص الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وكيفية ملاءمة التمويل الإضافي لهذه الخصائص الخاصة . وسوف يتم إبلاغ مؤتمر الأطراف بصفة منتظمة بالنتائج التي تتمخض عنها هذه المهمة .

ANNEX I

A PARTIAL LIST OF ORGANISATIONS PROVIDING FINANCIAL RESOURCES TO BIODIVERSITY-RELATED ACTIVITIES

BILATERAL

Australia:	- Australian International Development, Canberra
Austria:	- Ministry of Foreign Affairs, Department for Development Co-operation, Vienna
Belgium:	- Ministère des affaires étrangères, du commerce extérieur et de la coopération au développement, Bruxelles - Cabinet de la Coopération au développement, Bruxelles - Administration générale de la coopération au développement (AGCD), Bruxelles
Canada:	- Canadian International Development Agency (CIDA), Hull, Québec
Denmark:	- Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen
European Community:	- Direction Générale Relations Economiques Extérieures, Commission des Communautés Européennes, Bruxelles - Direction générale du développement, Commission des Communautés européennes, Bruxelles
Finland:	- Finnish International Development Agency (FINNIDA), Helsinki
France:	- Ministère de la coopération, Paris - Ministère de l'Economie et des finances, Service des affaires internationales, Paris - Ministère des Affaires Etrangères, Service de la Coopération Economique Paris - Caisse Française de Développement (CFD), Paris
Germany:	- Federal Ministry for Economic Co-operation (BMZ), Bonn - Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW), Frankfurt - Deutsche Gesellschaft für Technische. Zusammenarbeit (GTZ), Eschborn
Ireland:	- Development Co-operation Division, Dublin
Italy:	- Direction générale de la coopération pour le développement (DGCS), Roma
Japan:	- Multilateral Cooperation Div., Economic Cooperation Bureau, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo - Planning and Administration Div., Coordination Dept., Overseas Economic Cooperation Fund (OECF), Tokyo - Planning Division, Planning Department, Japan International Cooperation Agency (JICA),Tokyo
Luxembourg:	- Ministère des Affaires Etrangères, du Commerce Extérieur et de la Coopération, Luxembourg

Netherlands:	- Directorate-General for International Co-operation (DGIS), Gravenhage, Netherlands
New Zealand:	- Development Cooperation Division, Ministry of Foreign Affairs and Trade, Wellington, New Zealand
Norway:	- Ministry of Foreign Affairs, Oslow - Norwegian Agency for Development (NORAD), Oslow
Portugal:	- Institut de la Coopération Portugaise (ICP), Lisbonne
Spain:	- Secrétariat d'Etat pour la Co-opération, Internationale et pour l'Amérique Latine, Madrid - Agence Espagnole de Co-opération Internationale, Madrid
Sweden:	- Ministry for Foreign Affairs, Department for International Development Co-operation, Stockholm - Swedish International Development Authority (SIDA), Stockholm
Switzerland:	- Direction de la Co-opération au développement et de l'aide humanitaire (DDA), Bern - Office Fédéral des affaires économiques extérieures (OFAEE), Bern - Swiss Development Cooperation, Département fédéral des affaires étrangères, Bern
United Kingdom:	- Overseas Development Administration (ODA), United Kingdom
United States:	- Agency for International Development (AID), Washington - U.S. Agency for International Development (USAID)

OTHERS

International Fund for Agricultural Development
International Finance Corporation
United Nations Development Programme
United Nations Development Fund for Women
United Nations Environment Programme
United Nations Organization for Education, Science and Culture
United Nations Industrial Development Organization
United Nations Conference on Trade and Development
Food and Agriculture Organization of the United Nations
International Bank for Reconstruction and Development
International Development Association
Asian Development Bank
Inter-American Development Bank
Caribbean Development Bank
African Development Bank
European Bank for Reconstruction and Development
Central American Bank for Economic Integration
European Investment Bank
Arab Monetary Fund

Arab Fund for Economic and Social Development
Citibank
National Westminster Bank
Chase Manahattan Bank
Bank of America
SB Capital International Inc.
The Delphi Group
Bank of Boston
Union des Banques Suisses
Société des Banques Suisses
The World Conservation Union
World Wide Fund for Nature
Consultative Group on International Agricultural Research
International Plant Genetic Resources Institute
The Rockefeller Foundation
The Ford Foundation
The John D. and Catherine T. MacArthur Foundation
Andrew W. Mellon Foundation
David and Lucille Packard Foundation
Pew Charitable Trusts
Conservation International-Bolivia
Charles Stewart Mott Foundation
The Nature Conservancy
W. Alton Jones Foundation
Environmental Enterprises
ABN AMRO Bank
Fondation RAFAD
Merrill Lynch Bank
Environmental Bankers Association

ANNEX II

LIST OF NATIONAL ENVIRONMENTAL FUNDS

1. **ARGENTINA** Fondo de las Américas (Americas Fund) Enterprise for the Americas Initiative (EAI)	2. **BELIZE** Belize Protected Area Conservation Trust (PACT) Tourism taxes
3. **BHUTAN** Bhutan Trust Fund for Environmental Conservation GEF (UNDP), Netherlands, Norway, World Wildlife Fund (US) (WWF-US). Switzerland	4. **BOLIVIA** National Fund for the Environment (FONAMA) Multiple donors with separate subaccounts, including EAI, GEF (World Bank), Switzerland, World Bank. others
5. **BRAZIL** Brazil Biodiversity Sinking Fund Government, GEF (World Bank), private sector Brazil Rainforest Trust Fund European Commission. World Bank National Environment Fund (FNMA) Government. Inter-American Development Bank (IDB)	6. **BULGARIA** National Environmental Protection Fund of Bulgaria Government (pollution fines, taxes, etc.)
7. **CHILE** Fondo de las Américas (Americas Fund) Government. EAI	8. **COLOMBIA** Corporacion ECOFONDO EAI. Canadian International Development Agency (CIDA)
9. **CZECH REPUBLIC** National Environmental Fund of the Czech Republic Government (pollution fines)	10. **DOMINICAN REPUBLIC** Fondo Integrado Pro Naturaleza (PRONATURA) Puerto Rico Conservation Trust, MacArthur Foundation. The Nature Conservancy (TNC)/ US Agency for International Development (USAID)

11. **EASTERN CARPATHIANS (POLAND-SLOVAKIA-UKRAINE)** Foundation for Eastern Carpathian Biodiversity Conservation GEF (World Bank), MacArthur Foundation, World Wildlife Fund for Nature (WWF)	12. **EL SALVADOR** SEMA Fondo Ambiente de El Salvador (FONAES) Initiatives for the Americas Fund (FIAES) EAI, Canada
13. **ESTONIA** Estonian Environmental Fund	14. **GUATEMALA** Guatemala Trust for Environmental Conservation El Fideicomiso para la Conservacion en Guatemala (FCG) US private bank, UK foundation, WWF-US
15. **HONDURAS** Fundacion Vida Government, USAID, UNDP Honduras-Canada Environment Management Fund CIDA	16. **HUNGARY** Hungarian Central Environmental Protection Fund Government (taxes and pollution fines)
17. **INDONESIA** Indonesian Biodiversity Foundation (IBF) USAID, Japan	18. **JAMAICA** Environmental Foundation of Jamaica (EFJ) EAI Jamaica National Park Trust Fund USAID, Conservation Trust of Puerto Rico, TNC
19. **MADAGASCAR** Activities Conservation Trust (ACT) USAID, Conservation International	20. **MEXICO** Fondo Mexicano para la Conservacion de la Naturaleza (MNCF) Government, USAID, MacArthur Foundation
21. **NAMIBIA** Environmental Investment Fund. Tourist taxes, WWF.US	22. **NICARAGUA** Nicaragua-Canada Environment Management Fund CIDA
23. **PANAMA** Fundacion Natura Government, USAID. The Nature Conservancy (TNC)	24. **PERU** Fondo Nacional para las Areas Protegidas por el Estado (FONANPE)/PRONOFAPE GEF (World Bank), GTZ (Germany), CIDA

CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/2/10/Corr.1
24 October 1995

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الثاني
جاكارتا ، ٦ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
البند ٥ - ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الدراسة المتعلقة بتوافر موارد مالية إضافية

من إعداد الأمانة

تصويب

الفقرة ١٥ ، الفقرة الفرعية "البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير" السطور الخمسة الأخيرة منها

تدخل (١ر٨٥٣ ٤ مليون دولار) يعد ٥ر٧٧٦ ٣ مليون وحدة عملة أوروبية

تدخل (٩ر٦٣٧ مليون دولار) يعد ٥ر٤٩٩ مليون وحدة عملة أوروبية

تدخل (١ر٣٩٣ مليون دولار) يعد ٨ر٣٠٧ مليون وحدة عملة أوروبية

الفقرة ٢٠

السطر الثامن : تدخر (٨ر١٣ مليون دولار) يعد ٩ مليون جنيه استرليني

السطر الحادي عشر : تدخر (٩ر٥٦ مليون دولار) يعد ٣٧ مليون جنيه استرليني

091195 091195 Na.95-5722

.../

الفقرة الفرعية ، "تحوير الديون ، السطر الأول

يستعاض عن عبارة ثمة إنجازان عظيمان تحققا مؤخراً شرعت فيهما المنظمات غير الحكومية بعبارة ثمة إنجازان عظيمان حققتهما المنظمات غير الحكومية

- - - - -